شركة محاماة كبرى في نيويورك ترفض طلبات التوظيف بسبب مشاركة المتقدمين في الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين

الجمعة 12 يوليو 2024 02:57 م

أفادت صحيفة نيويورك تايمز يوم الثلاثاء أن المشاركة في احتجاجات التضامن مع غزة والمجموعات الطلابية قد تصبح عاملاً غير مؤهل للمتقدمين في شركة محاماة بارزة في وول ستريت.

قامت شركة المحاماة سوليفان وكرومويل، التي يبلغ عمرها **145** عامًا، والتي توظف ما يقرب من **900** محامٍ ولديها أمازون وجولدمان ساكس من بين عملائها، بتعيين شركة التحقق من الخلفية **HireRight** لتقييم سجل مشاركة مقدم الطلب في الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين ومجموعات الطلاب.

ستقوم **HireRight** بفحص الملفات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي للمرشح إلى جانب التقارير الإخبارية ولقطات من الاحتجاجات. سيُطلب من المتقدمين أيضًا إدراج المجموعات الطلابية التي انضموا إليها.

بناءً على المواد التي تم العثور عليها، يحق للشركة رفض التوظيف.

إن استخدام شركة خاصة للتحقق من الخلفية لضمان الامتثال للحظر الحالي في مكان العمل على خطاب الكراهية ليس ممارسة غير شائعة في الولايات المتحدة، ولا يوجد سوى عدد قليل من القيود لمنع التمييز.

ومع ذلك، فإن قضية سوليفان وكرومويل تشكل سابقة جديدة، حيث أن مجرد المشاركة في الاحتجاج يكفي لمحاسبة مقدم الطلب، حتى لو لم يستخدم المرشح نفسه لغة إشكالية.

وبموجب السياسة الجديدة للشركة، يكفي أن يتم ترديد شعار "من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرر" في احتجاج حضره مقدم الطلب. ولم تكشف شركة سوليفان وكرومويل عما إذا كانت الشركة قد تخلت بالفعل عن المرشحين بسبب هذه السياسة.

عواقب

بعد إجراء فحص الخلفية، والعثور على المواد التي تعتبرها شركة **Sullivan & Cromwell** مرفوضة، سيُطلب من المرشح شرح دوره في الاحتجاج، بما في ذلك الجهود التي بذلها المرشح لمنع الآخرين من الإدلاء بتصريحات مسيئة أو مضايقة، يقول مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز يوم الثلاثاء.

لم تناقش أي شركة محاماة أخرى في وول ستريت علنًا سياسة مماثلة تجاه المتظاهرين، لكن العديد منها فكرت في اعتماد قواعد مماثلة.

وقال رودريك فيرجسون، أستاذ الدراسات الأمريكية في جامعة ييل، لصحيفة نيويورك تايمز: **"يبدو أن استبعاد الأشخاص بناءً على ما يفعله شخص آخر قريب منهم، يشير إلى أن جميع المتظاهرين لديهم عقلية واحدة".**

خلال الشهرين الماضيين، ظهرت عدة تقارير عن فقدان الموظفين لوظائفهم، أو إلغاء عروض العمل بسبب تصرفاتهم أو تصريحاتهم المتعلقة بالحرب في غزة. تم فصل أعضاء هيئة التدريس في كليات مختلفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة أو تعليقهم أو إخراجهم من الفصول الدراسية بسبب خطاب يعبر عن التضامن مع فلسطين.

في أكتوبر الماضي، أوردت صحيفة واشنطن بوست حادثة واجهت فيها طالبة قانون في جامعة نيويورك إلغاء عرض عمل بسبب رسالة كتبتها إلى نقابة المحامين تقول فيها إن إسرائيل تتحمل مسؤولية الحرب في غزة.

https://www.middleeasteye.net/news/top-new-york-city-lawfirm-deny-employment-over-pro-palestine-protests